بريجنسكي: السياسة الأميركية في العراق بحاجة إلى إعادة تقويم جذرية

17-6-2004

تحتاج السياسة الأميركية في العراق إلى إعادة تقويم استراتيجي وأساسي، فالسياسة الحالية المبررة بالتزييفات، والمطبقة بغطرسة أحادية الجانب، والملطخة بتجاوزات سادية لا يمكن تصحيحها ببعض الإجراءات المهدئة، المتخذة على وجه السرعة.

بقلم بقلم: زبغنيو بريجنسكي

تحتاج السياسة الأميركية في العراق إلى إعادة تقويم استراتيجي وأساسي، فالسياسة الحالية المبررة بالتزييفات، والمطبقة بغطرسة أحادية الجانب، والملطخة بتجاوزات سادية لا يمكن تصحيحها ببعض الإجراءات المهدئة، المتخذة على وجه السرعة.

ولقد تم الحصول على الدعم الداخلي لمقترحات للإدارة الأمريكية عن طريق استغلال خوف الناخبين، بل وتحفيز هذا الخوف بشكل متعمد. وقد بلغ عدد القتلى والجرحى من الأميركيين بلغ الألوف وعدد القتلى الأبرياء من العراقيين أعلى بكثير، كما لحق ضرر كبير بعلاقة الولايات المتحدة مع أوروبا، وهي علاقة جوهرية بالنسبة للاستقرار العالمي وحماية المصالح الأميركية. وانهارت هيبة واشنطن في العالم كله، والعداء لها على الصعيد العالمي بلغ مستويات غير مسبوقة.

أما الخطر الأقرب فيتمثل في أن الحرب قد فاقمت الكراهية العربية حيال الولايات المتحدة. فغالبية العرب تنظر إلى الاحتلال الأميركي للعراق كانعكاس للقمع الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، وهذا من خلال دعم حكومة بوش غير المحدود للمعاملة الوحشية التي يعامل بها رئيس الوزراء الإسرائيلي اريل شارون الفلسطينيين، وهذه الصلة تبدو واضحة بالنسبة للعالم بأسره تقريباً، ما عدا موظفي البيت الأبيض الحاليين.

ويبدو أن الرئيس بوش يقبل بشكل ضمني بما رفضه مسئولو الإدارة الكبار، عندما تحدثت إليهم منذ عدة أشهر حول ضرورة توفير غطاء من الأمم المتحدة لنقل السيادة -مهما كانت محدودة- من الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية. ومع ذلك لا تزال الإدارة الأميركية مستمرة برفضها لمواجهة الواقع واتخاذ قرارات صعبة حول دور الوجود العسكري الأميركي في العراق ومدته أو حول المآزق العامة للوضع في الشرق الأوسط.

والإدارة الأميركية لم تعترف بعد بتدهور الوضع سواء في العراق أم في المنطقة عموما، وهي لا تستطيع معالجته بدون مراجعة سياسية عامة باردة وواقعية للسياسات الحالية، على أن تتناول أربعة عناصر أساسية: أولا، إن عملية نقل السيادة يجب أن تعيد التأكيد على شرعية الحكومة العراقية الجديدة وليس الحط من الثقة بها، الأمر الذي يستدعي أن تنبثق عن الأمم المتحدة وليس من الولايات المتحدة.

ثانياً، بدون موعد محدد وقريب لانسحاب القوات الأميركية من العراق سيكون الاحتلال هدفاً لحالة العداء العراقية المتنامية. ثالثاً، يجب أن تعكس الحكومة العراقية الواقع السياسي. رابعا، إذا لم يحدث تقدم ملموس باتجاه سلام بين إسرائيل وفلسطين، فإن عراق ما بعد الاحتلال سيكون مناهضاً لأميركا وإسرائيل.

ففي المقام الأول، إن نقل سيادة اسمية إلى بعض العراقيين المختارين في بلد لا يزال محتلاً سيفترض اتهام أي سلطة عراقية "ذات سيادة" بالخيانة. ومنح "السيادة" إلى بعض العراقيين من قبل الولايات المتحدة، في ظل استمرار وجود سفير أميركي مدعوم بجيش احتلال في قلعة واقعة في قلب العاصمة العراقية، لن يكون له أي شرعية سياسية.

إن الأمر الأكثر إلحاحا يتجسد في ضرورة إخضاع الاحتلال الأميركي الذي يسبب سخط العراقيين بأسرع وقت ممكن للوجود المرئي للأمم المتحدة وعلى رأسه مفوض تنقل إليه السلطة الحقيقية. وبدوره يستطيع مفوض الأمم المتحدة هذا، وقد منح سلطات حقيقية، أن يبدأ بمنح السيادة الحقيقة للعراقيين بشكل تدريجي، مما يوفر المزيد من الإمكانيات للحصول على دعم السكان للحكومة المؤقتة.

في المقام الثاني كلما امتد الوجود العسكري الأميركي كانت هناك إمكانية أكبر لاشتداد ساعد المقاومة العراقية.

والمقاومة الحالية يمكن أن تشتد وتتصاعد حتى تشكل حرب عصابات مدنية مشابهة لتلك التي خاضها الجزائريون ضد الفرنسيين قبل خمسة عقود من الزمان. ولا يوجد شك بأن الولايات المتحدة ستكون قادرة على سحق التمرد عن طريق زيادة القوة العسكرية، لكن التكاليف السياسية لتصعيد من هذا القبيل -خسائر مدنية ضخمة ودمار شامل والتفاقم المحتوم للنعرات القومية والثقافية والدينية- ستكون هائلة.

في المقام الثالث، إن إضفاء صبغة دولية على السلطة السياسية العليا في العراق وتثبيت تاريخ للانسحاب الأميركي سيحتاجان إلى إعادة تحديد الهدف المعلن بتحويل العراق إلى نظام ديمقراطي.

إن العراق اللاحق للاحتلال لن يشكل ديمقراطية وأقصى ما يمكن التطلع إليه، كي نكون عمليين، هو بنية اتحادية قائمة على جذور السلطة داخل المجتمعات الكبيرة الثلاثة التي تشكل الدولة العراقية: الشيعة والسنة والأكراد. بيد أنه سيكون من البلاهة حصر هذه المجتمعات في ثلاث مناطق محددة، لأن هذا سيؤدي بكل تأكيد إلى نزاعات حدودية حامية الوطيس فيما بينها.

وحتى يهدأ الوضع الناشئ عن نظام صدام حسين الاستبدادي والتدخل العسكري الأميركي، من الحكمة الارتكاز على الوضع التقليدي الموجود في المحافظات الحالية الأكثر تعدادا، استراتيجية ربما ستكون نافعة لتشجيع الالتزامات السياسية بين الجماعات المختلفة.

وهناك احتمال أن تأخذ النتيجة شكل حكومة وطنية عراقية إسلامية إلى حد ما، وتعكس الوقائع السكانية والدينية والعرقية للبلاد.
أخيرا، يتعين على الولايات المتحدة الاعتراف بأن النجاح في العراق يتوقف على أن يكون هناك بشكل مواز تقدم ذو مغزى باتجاه السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فالصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو المشكلة الأكثر قابلية للاشتعال وقدرة على تعبئة وتحريك الناس في العالم العربي. وإذا انسحبت الولايات المتحدة من العراق قبل التقدم بخطوات مهمة في حل هذا النزاع، فمن الممكن أن تجد نفسها أمام حكومة عراقية عدوة للولايات المتحدة وإسرائيل بشكل واضح.
وبالتالي، إذا قصدت الولايات المتحدة الحصول على الدعم الدولي (وخاصة الأوروبي) لحل مشكلاتها في الشرق الأوسط، فسيتوجب عليها أن تجعل من موقفها واضحا حول اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني المحتمل.